الناتج المحلـــي الإجمالي وأثــره علي الانفاق الاستثماري للاقتصاد الليبـــيّ خلال الفترة (1990-2015)

د .أحمد عبدالله الصّـويعي عون ـ قسم الاقتصاد ـــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الجفارة

الملخّـــــــص :

تهدف هــذه الدّراســـــة إلى تقييم دور النّاتج المحلـيّ الاجماليّ الإنفاق الاستثماري في تحقيق التنمية المستدامة، ومؤشراً علـــى مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق بعض الأهداف والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادي من خلال تحليل كل منهم، وتناولت دور الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبي ، واستعرضت دور الدولة في توزيع نصيب الفرد من الإنفاق العام ، وتوصلت إلى أن الاعتماد في التمويل على الإيرادات النفطية حصيلة التصدير من مادة النفط الخام ، ما يجعل الاقتصاد الليبي ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية رهينة الطلب الخارجي حيث تتأثر بالتطورات فيما يخص التبادل التجاري الدولي ، ثم تناولت تطور نصيب الفرد من الانفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2015 – 1990) ، كما تناولتْ تطــوّر الإنفاق الاستثماري ونسبته إلي الناتج المحلي الإجمالـــي في الاقتصاد الليبي ، وتوصلت إلى إن التّوسع في الإنفاق العام قد حقق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، في إطار تحليل دور الدولة وعلاقته بتطور دور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي ,فإن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتعد من المؤشرات الهامة في هذا الخصوص ,حيث تغير البيانات المتاحة في الجدول رقـــم: (3) من خلال النسبة فقد بلغت في المتوسط , 50% وذلك خلال فترة الدراسة ،حيث بلغت أقصي مستوي لها عام 2011بحوالي , 73% ، وهذا يؤكد صحة الفرض القائل بأن هناك ما يدل على وجود علاقة ما بين التّوسع في الإنفاق العام و زيادة معدلات النمو الانفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبيّ ، وفى هــذا السياق، يمكن تفسير ذلك من خلال السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي، وخاصة سياسة الإنفاق كانت تفضل وبشكل مستمر المحافظة على المستوى الإنفاق الاستهلاكي ,بالشكل الذى يكون فيه أكثر اســتقراراً من الانفاق الاستثماري مع وجود علاقة طردية في المدي الطويل بين الإنفاق العام) الاستثماري والجاري (و معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتفق مع أن الدولة هي الممول

الرئيسي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وهذا يؤكد صحة الفرض الثالث بأن هناك ما يدل على وجود علاقة طردية ما بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي و (الانفاق الجاري -الاستثماري) و زيادة معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي.

المقدمـــــــة :

يُعدّ الانفاق الاستثماري من الأنشطة الاقتصادية المهمة والأساسية وهي من أولويات السياسات الاقتصادية ،وذلك لأسباب تحدّدها حجم والقيمة للاستثمار ومن هذا يتم تحديد حجم الانتاج والدخل ومن ثّم معدل النمو الاقتصادي ، حيث يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي ، لذلك فإن هــذه الدراسة تحاول معرفة علاقة توازنيه بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الاستثماري ، وأن الانفاق الاستثماري يعتمد بشكل كبير على الناتج اي الدخل القومي ، أي : أن هناك علاقة طردية وطويلة الأجل بين الانفاق الاستثماري والدخل والميل الحدي للاستثمار .

ويشير الفكر الاقتصادي إلى وجــود علاقــة بــين الإنفــاق والناتج المحلى الاجمالي الاقتصادي ، ويستند هذا الجدل القائم على الأفكار الاقتصادية التابعــة لمدرستين رئيــسيتين، وهما المدرسة) الكلاسيكية (مــن قبــل الاقتصادي الألماني فاجنر وكان هذا في عام 1892م حيث يرى أن النمو الاقتصادي هو السبب في نمو الإنفاق، والمدرسة) الكينزيــة (من قبل الاقتصادي الإنجليزي كينز ، وكان هذا في أعقاب الكساد الذى ساد خلال الفترة) 1929-1933(، حيث يرى أن الزيادة في الإنفاق هي السبب في النمو الاقتصادي.

ويعتبــر النمو الاقتصادي مؤشرًا يقود إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمــة ، كمــا أنــه يعكس إلــى حدّ كبير حالة بــاقي المؤشرات الاقتصادية ، حيث إن تحسين معدلات النمو الاقتــصادي يتضمّن بالضرورة استهداف تحسين مستوى المعيشة وتوفير فــرص عمــل وتنشيط الأداء الاقتــصادي مــن خــلال زيادة الاســتثمار والإنتاج. وازداد الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في النشاط الاقتصادي، خاصه في جانب الانفاق الاستثماري. وفي هذا الإطار يحظى الإنفاق الاستثماري باهتمام بالغ نظرا للدور الذي يلعبه في توفير السلع والخدمات التي يتعين علي الدولة تقديمها في سباق سياسة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة توزيع الدخل، كما ان الاهتمام بالإنفاق الاستثماري في الدول النامية يأخذ اهمية أكبر من واقع الدور القيادي الذي يقوم به الاستثمار العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان احداث التغيرات الهيكلية المصاحبة لها.

ومع أن دور الإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي لا يزال محلّ جدل فيما بين الأوســـاط العلمية والأكاديمية، إلا أن نتائج تصنيف سياسات الموازنة العامة (1)، تتلخص في حزمتين رئيستين هما حزمة السياسة التمويلية (مصادر التمويل) وحزمة السياسة الإنفاقية (برامج الإنفاق)، فإن تركيز هذه الدّراسة ينصب بشكل أكبر علي سياسات الإنفاق العام، باعتبار أن دور الإنفاق العام عموماً، وفي الاقتصاد الليبي خاصة ، يُمثّل المتغير المهيمن علي النشاط الاقتصادي والمحرك الرئيسي لعملية النمو والتنمية الاقتصادية (2)

مشكلة الدّراسة :

تكمن مشكلة البحث في اختبار العلاقة بين إجمالي الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي واتجاهها، وكذلك اختبار أثر الناتج المحلى الإجمالي على الإنفاق الاستثماري، حيث خضعت وما زالت تخضع العلاقة السببية بين الإنفاق والنمو الاقتصادي للعديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى نتائج غير حاسمة ، وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين واتجاهها إلى ثلاث وجهات نظر :ــ

ـ الأولى جاءت متطابقة مع مضمون قانون فاجنر أي : أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بأن النمو في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى نمو الإنفاق ، ووجهة النظر الثانية تتطابق مع ما ذهب إليه (كينز) في فرضيته بأنّ زيادة الإنفاق سبب في تحقيق النمو الاقتصادي ، و أما وجهة النظر الثالثة فقد توصلت إلى وجود علاقة سببية متبادلة- ثنائية الاتجاه- (بين الإنفاق ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

لذا فإن السؤال المطروح هو :هل توجد علاقة سببية ثنائية مع وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل لتأثير الناتج المحلى الإجمالي على الإنفاق الاستثماري؟

أصبحت التنمية الاقتصادية الهدف الأساسي الذي تتطلع اليه مجتمعات وشعوب العالم ، حتي أضحي هذا الأمر فرضية مصانة لا جدال فيها ولا مجال للطعن بها ضمن واقع الحضارة المعاصرة.

إنّ تدهور الوضع الأمني وعدم توفر البيئة الاقتصادية الملائمة أدّت إلى انخفاض الميل الحدّي للاستثمار ، وعدم الوصول إلى مستوى المطلوب للتنمية مع الاعتماد على النمو في القطاعات النفطية يبرز من هنا مشكلة أساسية تتمثل في الروابط المالية التي تعمل من خلال البيروقراطية ، وتعتمد علي إدارة وقدرة الدولة علي استخدام هذه الروابط للبدء بعملية التنمية اولاً وقياداتها آثر ذلك.

فرضية الدراســـة:

تتثمل فرضية الدّراسة في الأسئلة التالية-:

ـ أن هناك ما يدل علي وجود علاقة طردية ما بين الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي.

ـ بأن هناك ما يدل على وجود علاقة ما بين التوسع في الإنفاق العام و زيادة معدلات النمو الانفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبي.

ـ أن هناك ما يدل على أن هناك علاقة ما بين الإنفاق العام وتطوّر نصيب الفرد.

ـ هناك تأثير جوهري لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي علي متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستثماري .

أهـــداف الدّراسة :

إن الدّراسة تحاول من خلال محاوره التعرف على

دور الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي في عملية التنمية الاقتصادية، ونظراً لضعف القطاع الخاص من الناحية التمويلية والفنية والإدارية والتنظيمية من جهة، ونظراً لامتلاك الدولة لدخل النفط والغاز الطبيعي ، باعتباره المصدر الرئيسي في التأثير علي عناصر الإنفاق وتوفير العملات الصعبة من جهة أخرى، والتخلص من الاعتماد علي المورد الوحيد.

ـ توضيح بيان أثر الناتج المحلي الاجمالي على الانفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبي والتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الناتج المحلي الاجمالي ـ الانفاق الاستثماري

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة بأن الإنفاق الاستثماري يؤدّي دوراَ رئيساً ومحورياً في مجمل النشاط الاقتصادي- أيضا ـ وتتبلور اهمية الدراسة في معرفة ظاهرة أساسية وهي مفتاح التنمية الاقتصادية ، كما أنه من الضروريات للنهوض بالاقتصاد المحلي، وهذا سوف يسهم في توجيه السياسات الاقتصادية وتخطيط اتجاهات القطاعات الاقتصادية بما يلائم معطيات الاقتصاد الليبي.

حدود الدراسة:

1- **الحدود المكانية : (الاقتصاد الليبي)**
2- **الحدود الزمنية : (1990-2015)**

منهجية الدراســـة :

سوف يتم الاعتماد علي المنهج الاستقرائي ، والوصفي التحليلي، وذلك من خلال الاعتماد على تجميع البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وذلك بهدف تشخيص الوضع ودراسة العلاقات بين ظاهــرة وظاهرة أخرى فيقوم الباحث بدراسة وصفية عميقة عندما يتم الربط بين تطور الناتج المحلي الاجمالي و الإنفاق الاستثماري ومعدل النمو الاقتصادي وتحليل تطور البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالناتج المحلي الاجمالي المرتبطة باستعراض دور الدولة في توزيع نصيب الفرد من الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي.

خطـــــــــــة الدراســـــــــة :

ومن خلال هذه الدراسة سوف نتطرق الي المباحث التالية:

المبحث الأول : تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبي، المبحث الثاني : دور الدولة و تحليل نصيب الفرد من الانفاق العام (الاستثماري و الجاري)

المبحث الأول ـ تطـــوّر معدلات الناتج المحليّ الاجماليّ والإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبـــي :

شهد الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة تقلبات سواء في مستويات أو في معدلات أوفي نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح من ذلك توجه الإنفاق العام إلى النمو بشكل مفرط في سنوات ازدهار الصادرات، كانعكاس لقدرة الدولة علي التوسع في إنفاقها العام دون اللجوء إلى سياسات مالية تنطوي على فرض ضرائب جديدة أو رسوم جديدة ، أو أحداث تغيرات في الأنظمة الضريبية المعمول به (3

جدول رقم (1) تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي و الانفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2015) القيمة بالمليون دينار بالأسعار الجاري

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدلات النمو	الانفاق الاستثمار العام	معدل نمو الإنفاق الاستثماري	الانفاق العام	معدل نمو الإنفاق العام
1990	9284.5	16.8	702.0	-	2699.4	-
1991	10612.5	14.3	723.3	2,7	3099	21,6
1992	10789.0	1.6	608.5	(15)	3363.9	1
1993	11353.5	5.2	405.5	(33,3)	2529.4	(56,2)
1994	9913.5	(12.6)	507.3	8,8	2753.2	14,5
1995	10672.3	7.6	318.9	)2,3)	2688.9	3,2
1996	12327.3	15.5	660.9	107,5	3548.7	128,9

64,6	4448.4	42,8	943.0	11.9	13800.5	1997
(47,3)	3752.7	(37,6)	588.9	(8.6)	12610.6	1998
41,2	3761	35	794.1	11.6	14075.2	1999
100,3	4694.2	94	1541.0	25.1	17620.2	2000
15,5	5135.6	1,5	1539.0	22.7	21618.7	2001
20,7	7912.1	3,7	3701.7	40.3	30330.5	2002
(12,5)	6107.7	2,5	2530.0	23.2	37360.7	2003
19,3	7726.1	3,5	3581.4	28.8	48105.4	2004
166,2	14242	66,4	5960	38.1	66450.7	2005
116	21378	106,7	12324	18.9	79029.9	2006
50,2	30883	18,9	18993	17.28	92693.6	2007
32,23	44115.5	32,2	32240.7	25.8	92693.6	2008
11,8	35677.2	25,4	25424.3	(26)	86289.0	2009
16,8	40399.3	1,7	25878	18.8	102538.2	2010
(8,7)	36548.6	(24,9)	18968.5	(51.5)	49884.4	2011
99,7	53941.6	(9,2)	17208.6	136	117674.9	2012
7,8	54876.4	(11,8)	15306.9	(50.7)	57952.7	2013
5,7	55348,9	(11,9)	13780,56	(8,7)	52,543,9	2014
(5,4)	54632,1	(8,2)	12316,87	(12,4)	43,894,6	2015
==o						===

ـ -مصرف ليبيا المركزي الإحصائيات النقدية والمالية خلال الفترة 2010 – 2000، ادارة البحوث والإحصاء، اصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي، جدول رقم 4، ص ص 3، 4، 5.

ـ المصدر :من اعداد الباحث فيما يخص معدل نمو للإنفاق الاستثمار العام ومعدل نمو الإنفاق الجاري مع الاستعانة بالتقارير المختلفة لمصرف ليبيا المركزي.

المطلب الأول ــ تحليـــل واقع الناتج المحلي الاجمالي:

من خلال جدول رقم (1) يمكن تتبع حركة الناتج المحلي الاجمالي , فنلاحظ بان الناتج قدر بحوالي (9284.5)مليون دينار في عام , 1990 ثم ارتفع في عام 1991 بمقدار (10612.5)مليون دينار ,وبعد ذلك وخلال الفترة الدراسة شهدت قيمة الناتج المحلي الاجمالي تذبذباً بالزيادة والنقصان خلال الفترة ما بين من 1990إلى 2010وذلك تبعاً لتغير أسعار النفط المصدر ,اما الفترة ما بين 2011 حتي نهاية الدراسة كانت معدلات النمو بالسالب.

-كما نلاحظ في فترة التسعينيات ما بين 1999) 1990-) انخفضت الايرادات النفطية والسبب في ذلك هي العقوبات الاقتصادية الخارجية , ثم ومن بداية الفترة-2009)

,(2000نجد زيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو موجبة حتي عام , 2009فكان معدل النمو بالسالب ثم ارتفع معدل النمو فاصبح موجب , ثم عاد الي النمو بالسالب , وهذا يرجع الي التطورات الأمنية التي حدثت في الدولة الليبية.

-ضرورة الأخذ بالاحتياطيات اللازمة والضرورية من قبل الدولة عند وضع تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أكدت علية اراء بعض المفكرين والاقتصاديين من خلال الندوات والمؤتمرات الاقتصادية التي اقيمت في ليبيا، وهذه الآراء كما يلى (4) .

وتشير البيانات في الجدول رقم (1) الى تزايد الأهمية النسبية للأنفاق العام حيث وصلت الى مستوى 50,2%في عام 2007 مقارنة بمستوى لا يزيد عن 21,6% في عام ,1991 وهذا يدل على ازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة، و يشير من ناحيه آخري الى ارتباط موجب بين مدى الوفرة في الايرادات النفطية وبين التوسع في الانفاق العام . (5) .

ويلاحظ خلال الفترة الدراسة (1990-2015) - أيضاً - أن الانفاق الاستثماري قد نما، سواء كقيمة مطلقة أو كنسبة من معدل النمو خلال هذه الفترة، حين ازدادت معدلات نسبة مساهمة الانفاق العام في نسبة الإنفاق الاستثماري ككل من نحو 2,7%في عام 1991الى 24,9% في عام 2011 . (6) .

ولعل في ذلك ما يدل على إن الزيادة التي حصلت في الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة الدراسة قد أداة الي احداث تزايد في معدلات النمو الانفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبي.

وفيما يتعلق بالنفقات الاستثمارية ، والذي يمثل العمود الفقري لعملية التنمية الاقتصادية ,فقد ازداد حيث سجل معدلات موجبة منذ بداية الفترة الدراسة، وحتى عام ,2010 ثم أخذ في الانخفاض حيث سجل معدلات سالبة منذ عام ,2011 وحتي نهاية الفترة الدراسة.

وبمقارنة القيم المطلقة للإنفاق الاستثماري ومعدلات نموها ,يتضح أن الإنفاق الاستثماري كان أقل استقراراً من الإنفاق الجاري , بمقارنة القيمة للأنفاق العام الاجمالي , وهو الأمر الذي يعكس الأهمية النسبية لكل منها في هيكل الإنفاق العام.

و تعتمد الدولة على القاعدة أولوية النفقات العامة على الايرادات .وهو ما يعنى أن تحدد الدولة أولا الحاجات التي يجب عليها القيام بإشباعها، الأمر الذى يتطلب منها إنفاق مبالغ ضخمة للوفاء بالتزاماتها، وتقديم الخدمات لمختلفة المنوطة بها .هذه المبالغ الضخمة المنفقة يطلق عليها النفقات العامة، تلك النفقات التي تعتبر وسيلة لإشباع الحاجات العامة،

واحتلت هذه النفقات العامة مكاناً بارزاً في الدارسات المالية، ليس لأنها السبب الوحيد، الذى ركزت علية النظرية التقليدية، لحصول الدولة على الايرادات العامة، على ممارسة نشاطها المالي، الرامي الى إشباع الحاجات العامة، وهى أيضاً أداة تلعب مع الأدوات المالية الأخرى، دورها البارز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (7).

1- الميل الحدي للاستثمار يعرف الميل الحدي للاستثمار إلى نسبة الزيادة في الدخل التي تنفق علي الاستثمار، وهو النسبة في الزيادة الاضافية في الدخل التي يتم انفاقها علي الاستثمار ,ويعد مؤشر MBI واحداً من المعدلات التي ابتكرها واستخدمها الاقتصاديون الكنيز يون لمعرفة تأثيرات التغيرات في الدخل والانفاق في الاقتصاد.

ويتم حساب مؤشر MBI بقسمة التغير في الانفاق الاستثماري علي التغيرات في الدخل (الناتج) حيث يساعدنا هذا الحساب في تحديد مدي استجابة الانفاق الاستثماري فيما يتعلق بالتغيرات في الطلب الاجمالي.

2-معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي : يحدث بزيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الداخل القومي الاجمالي , كما انه يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي ، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به. ويُشير الفكـر الاقتصادي إلـى وجـود علاقـة بـين الإنفـاق والنـاتج المحلـى الاجمالي الاقتصادي، كمـا أنـه يعكـس إلـى حد كبير حالـة بـاقي المؤشـرات الاقتصادية ، حيـث أن تحـسين معـدلات النمـو الاقتـصادي يتـضمن بالـضرورة اسـتهداف تحـسين مـستوى المعيشة وتوفير فـرص عمـل وتنشيط الأداء الاقتـصادي مـن خـلال زيادة الاسـتثمار والإنتاج.

وبهذا تكون هناك علاقـة طردية مؤكده بين الانتاج المحلي الاجمالي و الانفاق الاستثماري، فكلما ارتفع الناتج كانت هناك قيمة بزيادة في الانفاق العام ، وعند تتبع البيانات الاحصائية الدالة علي القيم المخصصة للأنفاق الاستثماري نجدها تتتبع في القيم الخاصة بالناتج ، و- أيضا- بالنسبة للأنفاق الجاري ،وازداد الاهتمام بالدور الهام والمهم الذي يمكن ان تلعبه السياسة المالية في النشاط الاقتصادي ، خاصه في جانب الانفاق الاستثماري.

وفي هذا الإطار يحظى الإنفاق الاستثماري باهتمام بالغ نظرا للدور الذي يلعبه في توفير السلع والخدمات التي يتعين علي الدولة تقديمها في سباق سياسة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة توزيع الدخل ,كما ان الاهتمام بالإنفاق الاستثماري في الدول النامية يأخذ أهمية اكبر من واقع الدور القيادي الذي يقوم به الاستثمار العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وضمان أحداث التغيرات الهيكلية المصاحبة لها.

ومع أن دور الإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي لايزال محل جدل فيما بين الأوساط العلمية والأكاديمية إلا أن نتائج تصنيف سياسات الموازنة العامة (8) .

تتلخص في حزمتين رئيستين هما حزمة السياسة التمويلية (مصادر التمويل)، وحزمة السياسة الإنفاقية) برامج الإنفاق، (فإن تركيز هذه الدراسة ينصب بشكل اكبر علي سياسات الإنفاق العام، تحت اعتبار أن دور الإنفاق العام عموماً ، وفي الاقتصاد الليبي خاصة، يمثل المتغير المهيمن علي النشاط الاقتصادي والمحرك الرئيسي لعملية النمو والتنمية الاقتصادية (9) .

المطلب الثانـــي ـ مقارنة ما بين الإنفاق الاستثماري والجاري ونسبته إلى الناتج الإجمالي للاقتصاد الليبي :

وفي هذا الإطار يمكن اعتبار سياسة الإنفاق العام ,كأجراء فرعي في نظام الموازنة العامة مما يستوجب انسجامها مع أهداف الموازنة العامة وسياستها وجوانبها الأخرى ويمكن تصنيف سياسات الموازنة العامة من خلال السياسة التمويلية والسياسة الإنفاقية وفي الاقتصاد الليبي يمثل المتغير المهيمن علي النشاط الاقتصادي لعملية النمو و التنمية الاقتصادية هو الإنفاق العام(السياسة الاتفاقية) . ويقسم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي إلي قسمين: أولهما الإنفاق الاستهلاكي , والذي يقتطع من ميزانية الدولة لتغطية النفقات الإدارية التي تنفقها أجهزة الدولة لتسير أعمالها اليومية مثل الإنفاق علي المرتبات والأجور، والإنفاق علي الخدمات ,والسلع غير المعمرة والمحروقات، ونفقات الصيانة في حين يتمثل النوع الثاني في الإنفاق التنموي) النفقات الاستثماري (أو التكوين الرأسمالي العام الثابت الإجمالي لدي الحكومة، ويشمل الإنفاق علي مكونات البنية الأساسية ,وتحسين الأراضي , ووسائل النقل ، والآلات والمعدات والتجهيزات.

وفي إطار تحليل التطورات التي حدثت علي مكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي (الاستثماري والجاري)

يتضح من الجدول رقم (2) ان تطور الإنفاق العام ونسبته إلي الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي ,فأنه تشير إلي أن سياسة الإنفاق، كانت تسعي في المقام الأول إلي تحقيق استقرار نسبي للنفقات الجارية ,ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة النفقات الجارية (21,5%)من الناتج المحلي الاجمالي ,مقابل (7,6%) للنفقات الاستثمارية ,وذلك في عام ,1990 ثم استمرت قريبة من هذه النسبة حتي عام ,2006 حيث اصبحت 15,3%لصالح النفقات الاستثمارية ,مقابل 11,2% لصالح النفقات الجارية

جدول رقم(2) تطور الإنفاق الاستثماري والجاري ونسبته إلي الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2015 – 1990)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي)م(	معدل النمو%	نسبة الانفاق الاستثماري الي الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة الانفاق الجار الي الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة الإنفاق العا الي الناتج المحلي الجمالي%
1990	9284,5	16,8	7,6%	21,5%	29,3%
1991	10612,5	14,3	6,8%	22,4%	29,2%
1992	10789,0	1,6	5,6%	25,5%	31,1%
1993	11353,5	5,2	3,6%	18,7%	22,3%
1994	9913,5	(12,6)	5,1%	22,7%	27,8%
1995	10672.3	7,6	3.0%	22,1%	25,2%
1996	12,327,3	15,5	5,4%	23,4%	28,8%
1997	13,800,5	11,9	6,8%	25,4%	32,2%
1998	12,610,6	(8,6)	4,7%	25,1%	29,8%
1999	14,075,2	11,6	5,6%	21%	26,6%
2000	17,620,2	25,1	8,7%	17,9%	26,6%
2001	21,618,7	22,7	7,1%	16,6%	23,7%
2002	30,330,5	40,3	12.1%	13,9%	26,0%
2003	37,360,7	23,2	6,8%	9,6%	16,4 %
2004	48,105,4	28,8	7,4%	8,6%	16,0%
2005	66,450,7	38,1	9.0%	12,5%	21,5%
2006	80,729,9	21,5	15,3%	11,2%	26,5%
2007	89,260,3	10,6	21,3%	13,3%	34,6%
2008	116,728,4	18,4	30,5%	11,2%	41,7%
2009	86,2883,6	(18,4)	2.9%	1,2%	4,1%
2010	102,538,2	18,8	24,7%	14,7%	39,4%
2011	49,684,9	(51,5)	38,2%	35,4%	73,6%
2012	117,674,9	136	14,6%	31,2%	45,8%
2013	57,952,7	(50,7)	17,1	45,3	62,5
2014	52,543,9	(8,7)	12,6	43,2	55,8
2015	43,894,6	(12,4)	9,7	41,9	51,6
==					==

المصدر :من اعداد الباحث مع الاستعانة بالتقارير المختلفة لمصرف ليبيا المركزي

1 - تحليل واقع الانفاق الاستثماري:

أ - وفي إطار تحليل تطور دور الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبي ,فإن نسبة الإنفاق الاستثماري إلي الناتج المحلي الإجمالي ,تعد من المؤشرات الهامة في هذا الخصوص ,

حيث تفيد البيانات المتاحة ,في الجدول رقم (2) ان هذه النسبة قد بلغت في المتوسط (14,3%) وذلك خلال فترة الدراسة , حيث بلغت أقصى مستوي لها عام 2011 بحوالي , 38,2% وكانت قد وصلت الي نسبة تقدر بحوالي. 30,5%

ب - وتشير البيانات في الجدول رقم (2)الى تزايد الأهمية النسبية للأنفاق العام في الناتج المحلى الإجمالي حيث وصلت الى مستوى 73.6%في عام 2011 مقارنة بمستوى لا يزيد عن 29,3% في عام .1990 وهذا يدل على ازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة، فإنه يشير من ناحيه آخري الى ارتباط موجب بين مدى الوفرة في الايرادات النفطية وبين التوسع في الانفاق العام **(10)** .

ويلاحظ خلال الفترة الدراسة (1990-2015) أيضاً إن الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري قد نما كل منهما، سواء كقيمة مطلقة أو كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي خلال هذه الفترة، حين كانت نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري في الناتج المحلى الإجمالي من نحو 7,6%في عام 1990الى 38.2% في عام2011، وإن الانفاق الجاري نما بمعدلات أسرع، حيث تضاعفت حصته تقريباً في الناتج المحلى الإجمالي من نحو 21,5%في عام 1990إلى نحو 53% في عام. 2011

ويتضــح من ذلك توجه الانفاق العام إلى النمو بشكل مفرط في سنوات ازدهار الصادرات، كانعكاس لقدرة الدولة على التوسع في إنفاقها العام دون اللجوء الى سياسات مالية تنطوي على فرض ضرائب جديدة أو رسوم جديدة، أو احداث تغييرات في الانظمة الضريبية المعمول بها، أو اللجوء الى الاقتراض الداخلي أو الخارجي .كما يوضح ذلك إن الدولة في حينة لم تلجأ الى المفاضلة بين أنواع الانفاق العام وأولويات الانفاق والمفاضلة بين البرامج الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وإنما كانت تقرر خططها التنموية بمعزل عن أي ضغوطات من جانب الايرادات، بسبب توفر مصادر التمويل اللازمة.

وأخيراً , وفي إطار تحليل تطور الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبي ,ينبغي الإشارة إلي مجموعة من الملاحظات لعل أبرزها ان دور الدولة في الاقتصاد الليبي ,خاصة خلال الفترة الأولي من الدراسة (1990-1995)تحول من الاهتمام بتوفير السلع والخدمات العامة ذات الصبغة العامة إلى تدخل مباشر لأغراض توليد الدخل وإعادة توزيعه بين فئات المجتمع.

المبحث الثاني ـ دور الدولة وتحليل نصيب الفــرد من الانفاق العام (الاستثماري و الجاري):

المطلب الأول ــ دور الدولة ومفهوم التنمية :

تعددت تعريفات التنمية مثلما تعددت طرقها واتجاهاتها , حيث تم التركيز , ومن واقع الفجوة بين دخل الدول المتقدمة والنامية , علي احداث زيادات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي , باعتبار ذلك مؤشر ,علي تقدم عمليات التنمية الاقتصادية , وحيث كانت انتقادات في انه مقياس الكمي لا يحيط بالتغيرات النوعية التي يتطلبها الاقتصاد.

وفي هذا السياق , بدا التحول باتجاه التركيز علي ضرورة ان تنطوي عملية التنمية علي أحداث تغيرات جوهرية في هيكل الانتاج والاستخدام , تتخطي مجرد تحقيق زيادة مقبولة في نصيب الفرد من الدخل القومي ,بل تتضمن بالإضافة الي ذلك احداث عدد من التغيرات الاساسية في المؤسسات والمعطيات الاقتصادية , تمكن الدولة من اكتساب قدرة انتاجية ذاتية مرتفعة تسمح بزيادة الانتاج بشكل متواصل , مثلما تخفض مخاطر الاعتماد علي مورد اقتصادي واحد يتأثر والي حد كبير بالعوامل الخارجية.

أن دور الدولة في النشاط الاقتصاد عبر الفترات الزمنية المختلفة فقد تعددات اشكال التدخل الحكومي في الاقتصاد بين التدخل المباشر والتدخل غير المباشر- أيضا- تعددات أدوات التدخل بين الأدوات السياسية من خلال توفير المناخ المناسب لدفع عملية التنمية الاقتصادي وبين الأدوات الاقتصادية الأخرى والمتمثلة في السياسات المالية والنقدية والتجارية من أجل تحقيق السياسة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار تطوّر دور الدولة عبر الفترات التاريخية المختلفة , يعكس التطورات التي أثرة في النشاط الاقتصادي مما ترتب علي ذلك تحولات اقتصادية واجتماعية , جعلت الرؤية إلي الدولة من أبرز القضايا التي كثرة حولها المجادلات المرتبطة بالعناصر الداعمة للنمو الاقتصادي، وهذا كان ما يمكن أن يترتب عن النمو الاقتصادي من آثار اجتماعية وسياسية.

أن عــزوف القطاع الخاص عن ارتياد الأنشــطة الاقتصادية ذات المردود الاجتماعي، وعدم اهتمام المشــروع الخاص بالآثار الخارجيــة السلبية للمشروعات تعد من أهم العوامل التي أدت إلي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لاستكمال مجموعة من الأهداف اهمها تحسين مستوي الكفاءة والأداء الاقتصادي ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، مع إعادة توزيع الدخل من خلال نصيب الفرد من الإنفاق العام. وفي الدّول المتقدمة يُعدّ فشــل قوي السوق في توجيه المــوارد إلــى الاستثمار الاجتماعي أو نحــو

توفير السّـلع والخدمات العامـــة، وعجزها عن تحقيـق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وبهذا كان السبب الرئيسي وراء التوجه نحـو التّدخل من قبل الدولة في الأنشطة الاقتصادية ,وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية الأولي (1929-1933) التي اثبتت للعالم بأن هناك قصور في الطلب الكلي عند المستويات المرتفعة من الناتج.

ومن هنا بدأ النظر إلي الدولة باعتبارها الأداة الرئيسية المؤهلة للقيام بدورها الحيوي والمهم في المساعدة علي استكمال نواقص السوق وتوفير الألية البديلة والمناسبة لتلبية الطلب علي السلع والخدمات العامة. وأما في الدول النامية هناك نواقص السّـــوق وجمود الهياكل الإنتاجية لهذه الدول وتخلفها وضعف القطاع الخاص فيها ,فضلا عن عدم اكتمال أسواقها ,يضع هذه الدول امام مجموعة من المشاكل التخطيطية والتنظيمية، ما لا يمكن مواجهتها إلا على مستوى الدولة (11) ، وفي الدول النفطية يكون دور الدولة أكثر أهمية بالمقارنة لدور الدول النامية الأخرى وخصوصاَ الغير النفطية ,حيث يعتبر انخفاض درجة التنوع الاقتصادي إلي مستويات متدنية ، وفي نفس الوقت تعتمد هذه الدول علي المورد الوحيد وهو النفط ، وفي الاقتصاد الليبي فإن دور الدولة مهم في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة الاجتماعية، حيث لا يمثل دور الدولة في مثل هذه الظروف مجرد خيار سياسي يعكس تفضيلات المواطنين حول ادوار الدولة والقطاع الخاص فحسب؛ وإنما ضرورة اقتصادية وفي مقدمتها تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل.

المطلب الثاني ـ تحليل نصيب الفرد من الانفاق العام :

وفي هذا الإطار ، يمكن اعتبار سياسة الإنفاق العام كأجراء فرعي في نظام الموازنة العامة مما يستوجب انسجامها مع أهداف الموازنة العامة وسياستها وجوانبها الأخرى , ويمكن تصنيف سياسات الموازنة العامة من خلال السياسة التمويلية والسياسة الإنفاقية , وفي الاقتصاد الليبي يمثل المتغير المهيمن علي النشاط الاقتصادي لعملية النمو و التنمية الاقتصادية هو الإنفاق العام)السياسة الإنفاقية.(ويقسم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي إلي قسمين ,أولهما (الإنفاق التنموي) النفقات الاستثمارية , او التكوين الرأسمالي العام الثابت الإجمالي لدي الحكومة, ويشمل الإنفاق علي مكونات البنية الأساسية ,وتحسين الأراضي ,ووسائل النقل ، والآلات والمعدات والتجهيزات ,في حين يتمثل النوع الثاني في الإنفاق الجاري , والذي يقتطع من ميزانية الدولة لتغطية النفقات الإدارية التي تنفقها أجهزة الدولة لتسير أعمالها اليومي، مثل الإنفاق علي المرتبات والأجور ، والإنفاق علي الخدمات ,والسلع غير المعمرة والمحروقات, ونفقات الصيانة.

وفي إطار تحليل التطورات التي حدثت علي مكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي (الاستثماري و الجاري)

يتضح من الجدول رقم (3) أن تطوّر الإنفاق الاستثماري ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي ,كانت تتزيد بشكل متذبذب بين الارتفاع والانخفاض وفيما يتعلق بحصة الفرد من النفقات العامة , فأن البيانات للجدول رقم (3) تشير إلي أن سياسة الإنفاق ,كانت تسعي في المقام الأول إلي تحقيق استقرار نسبي في حصة الفرد من النفقات الجارية ,ففي الوقت الذي بلغت فيه حصة الفرد من النفقات الجارية (445) دينار من الإنفاق العام , مقابل (175) دينار للنفقات الاستثمارية ,وذلك في عام ,1990 ثم استمرت قريبة من هذه النسبة حتي عام ,2006 حيث اصبحت (2,370) دينار لصالح النفقات الاستثمارية ,مقابل (1,741) دينار لصالح النفقات الجارية.

تتحدد القنوات الفعالة لانتقال النمو من قطاع النفط الي القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدول النفطية من خلال الميزانية العامة في المقام الأول فالروابط المالية تتمثل عاملا مهما في اقتصاديات هذه الدول حيث تمتلك الحكومات القطاع النفطي , باعتباره المصدر الأساسي لتوليد الدخل والناتج والإيرادات ,كذلك فأن اعتماد النمو في القطاعات غير النفطية علي السياسة المالية يبرز مشكلة أساسية تتمثل في انه وبخلاف الروابط الأمامية والخلفية عبر المدخلات والمخرجات والتي تعمل من خلال قوي السوق , فأن الروابط المالية تعمل من خلال البيروقراطية وتعتمد علي إرادة وقدرة الدولة علي استخدام هذه الروابط للبدء بعملية التنمية اولاً وقيادتها إثر ذلك. (12) .

وفي الاقتصاد الليبي تلعب الميزانية العامة دور حلقة الوصل فيما بين قطاع الصادرات النفطية وبين بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى , حيث تمثل الإيرادات النفطية أو مخصصات الخزانة العامة من هذه الإيرادات عنصرا هاماً من عناصر تمويل الإنفاق العام ,الذي يسهم بالنصيب الأكبر في تمويل الاستثمارات اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية (13).

جدول رقم(3) تحليل نصيب الفرد من الانفاق الاستثماري و الجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة – 1990) (2015 القيمة بالدينار وبأسعار الجارية

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو%	متوسط نصيب الفرد من الانفاق الجاري	متوسط نصيب الفر من النفقات الاستثمارية	متوسط نصيب الفرد من اجمالي الانفاق العام	عدد السكان
1990	9284,5	16,8	455	175	630	4,3897,739
1991	10612,5	14,3	540	180	720	4,398,638
1992	10789,0	1,6	624	141	765	4.417,527
1993	11353,5	5,2	481	101	582	4,419,638

4,412,000	626	117	509	(12,6)	9913,5	1994
4,413,000	610	73	537	7,6	10672.3	1995
4.422,000	803	150	653	15,5	12,327,3	1996
4,433,000	1,005	214	791	11,9	13,800,5	1997
4,439,000	846	133	713	(8,6)	12,610,6	1998
4,669,000	808	172	636	11,6	14,075,2	1999
4,746,000	997	327	670	25,1	17,620,2	2000
4,847,000	1,069	320	749	22,7	21,618,7	2001
4,937,000	1,614	755	859	40,3	30,330,5	2002
5,089,000	1,221	506	715	23,2	37,360,7	2003
5,188,000	1,514	702	812	28,8	48,105,4	2004
5,198,000	2,791	1,168	1,623	38,1	66,450,7	2005
5,298,152	4,111	2,370	1,741	21,5	80,729,9	2006
5,403,000	5,718	3,517	2,201	10,6	89,260,3	2007
5,491,000	8,168	5,970	2,198	18,4	116,728,4	2008
5,580,000	6,486	4,622	1,864	(18,4)	86,2883,6	2009
6,100,000	6,007	4,143	2,478	18,8	102,538,2	2010
6,224,000	5,894	3,059	2,835	(51,5)	49,684,9	2011
6,348,000	8,561	2,731	5,830	136	117,674,9	2012
6,348,000	6,443	2,098	4,345	(8,7)	52,543,9	2014
6,348,000	6,068	1,9456	4,123	(12,4)	43,894,6	2015

المصدر -:مصرف ليبيا المركزي الإحصائيات النقدية والمالية خلال الفترة 2010 – 2000، ادارة البحوث والإحصاء، اصول وخصوم
مصرف ليبيا المركزي، جدول رقم 5، ص ص 5، 6، 7.
المصدر :من اعداد الباحث فيما يخص نصيب الفرد من النفقات الرأسمالية ونصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي مع الاستعانة بالتقارير المختلفة لمصرف ليبيا المركزي.

وتشير البيانات في الجدول رقم (3) إلى تزايد حدوث تحولات في هيكل الانفاق العام لمصلحة الإنفاق الجاري العام وعلي حساب النفقات الاستثمارية التي تعد العمود الفقري للتكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي في الاقتصاد الليبي .

ولقد شهدت الفترة (1990-2000) تزايد الأهمية النسبة للإنفاق الجاري فقد ارتفعت تباعاً من مســتوى (455) دينار في عام ,1990 إلى مستويات أعلى بلغت نحو (670) دينار في عام , 2000 وهو الأمر الذي يعكس انخفاضا في الأهميــة النسبية للنفقات الاستثمارية ضمن مكونات الإنفاق العام من ناحية مثلما يعبر عن تراجع دور الدولة في التنمية الاقتصادية من ناحيه أخرى، وعلى الرغم من الزيادة في القيم المطلقة للإنفاق

العام الجاري فقد انخفض نصيب الفرد من الإنفاق الجاري من 791دينار في عام 1997 إلى 670 دينار في عام , 2000 في حين ارتفع نصيب الفرد من النفقات الاستثمارية من 214دينار في عام , 1997 الي 327دينار في عام.2000

ومع أن ذلك مؤشر على تراجع الدولة فيما تقدمه من خدمات أو في تحمل مسؤولياتها تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية (14)، وفي هذا السياق يمكن تفسير ذلك وخاصة سياسة الإنفاق كانت تفضل وبشكل مستمر المحافظة على مستوى الإنفاق الجاري , بالشكل الذي يكون فيه أكثر استقراراً من النفقات الاستثمارية وهذا حتي عام,2004 وذلك في سبيل المحافظة علي نفس المستوي من الخدمات العامة لإفراد المجتمع.

وهذا يؤكد الفرض القائل بان هناك علاقة ما بين الإنفاق العام وتطور نصيب الفرد, ويؤكد- أيضا - بأن الزيادة التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي ، وبشكل مستمر سوف تؤدي الي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ,اما خلال الفترة ما بعد2004 , فقد تراجع الإنفاق الجاري بالقيم بمقارنة قيم النفقات الاستثمارية حتي نهاية الفترة الدراسية .وأهم ما يميز هذه الفترة أنه علي الرغم من تقلب النفقات الجارية بين الزيادة والانخفاض فإن سياسة الإنفاق العام حاولت وإلي حد كبير المحافظة علي مستوي ومعدل نمو مستقر لهذه النفقات , وذلك في إطار سياسات ترشيد الإنفاق بغية المحافظة علي تقديم نفس المستوي من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لإفراد المجتمع (15).

إلا أن ما اقترن به من انخفاض وارتفاع في الإنفاق الجاري والاستثماري , افصح عن توجهات جديدة في السياسات في الاقتصاد الليبي ,تعكس وإلي درجة كبيرة اثر الانخفاض الذي حدث في حجم المتاح من الإيرادات النفطية ,حيث يشير ذلك الي ان عدم الاستقرار في الإيرادات النفطية يعد العنصر الأكثر أهمية في تفسير عدم الاستقرار في الإنفاق العام ولعل في ذلك ما يدل على أن ومن واقع الفجوة بين دخل الدول المتقدمة والنامية، علي احداث زيادات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، باعتبار ذلك مؤشر، على تقدم عمليات التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق بدأ التحول باتجاه التركيز علي ضرورة أن تنطوي عملية التنمية علي أحداث تغيرات جوهرية في هيكل الانتاج والاستخدام ، تتخطي مجرد تحقيق زيادة مقبولة في نصيب الفرد من الدخل القومي؛ بل تتضمن بالإضافة الي ذلك احداث عدد من التغيرات الاساسية في المؤسسات والمعطيات الاقتصادية ، تمكن الدولة من اكتساب قدرة انتاجية ذاتية مرتفعة تسمح بزيادة الانتاج بشكل متواصل ، مثلما تخفض مخاطر الاعتماد علي مورد اقتصادي واحد يتأثر والي حد كبير بالعوامل الخارجية.

النتائـــــــج والتّوصيات

أولاً- النتائج:

توصّلت الدّراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، والتي يُمكن سردها على النحو التالي:

ــ تؤدّي سياسة الانفاق الاستثماري الحكومي دورًا مهما على مستوي العديد من القطاعات التي يبتعد عليها القطاع الخاص، وذلك لأسباب انخفاض مردودها الربحي مع تكاليفها , كما هو الحال في معظم المشاريع البنية التحتية.

ـ الاعتماد في تمويل على الإيرادات النفطية حصيلة التّصدير من مادة النفط الخام ، مما يجعل الاقتصاد الليبي ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية رهينة الطلب الخارجي التي تتأثر بالتطورات فيما يخص التبادل التجاري الدولي.

ـ أن الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الجاري والاستثماري أدّي إلى عدم الاهتمام بمصادر التمويل الأخرى، والتي تعتمد علي مستوى النشاط الاقتصادي، ويمثل هذا الجانب الأكثر استقراراً في الإيرادات العامة.

ـ وجود علاقة طردية في المدى الطويل بين الإنفاق العام الاستثماري والإنفاق الجاري و معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يتفق مع أن الدولة هي الممول الرئيسي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وهذا يؤكد صحة الفرض القائل بأن هناك ما يدل على وجود علاقة طردية ما بين الإنفاق (الجاري والاستثماري) و زيادة معدلات النمو للناتج المحليّ الإجماليّ في الاقتصاد الليبي.

ـ أن التّوسع في الإنفاق العام قد حقق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي في إطار تحليل دور الدّولة وعلاقته بتطور دور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، فإن نســبة الإنفاق العام إلي الناتج المحلي الإجمالي تعد من المؤشرات المهمة في هذا الخصوص ,حيث تغير البيانات المتاحة، في الجدول رقم (2) من خلال النسبة فقد بلغت في المتوسط , 50%وذلك خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أقصي مستوى لها عام 2012 بحوالي 45%, وهذا يؤكّد صحة الفرض القائل بأن هناك ما يدل على وجود علاقة ما بين التوسع في الإنفاق العام و زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبيّ.

ـ على الرغـم من الزيادة في القيم المُطلقة للإنفـاق الجاري فقد انخفض نصيب الفرد من الإنفاق الجاري من 791دينار في عام 1997 إلى 670 دينار في عام ,2000 في حين ارتفع نصيب الفــرد من النفقات الاستثمارية من 214دينار في عام 1997 , إلى 327 دينار في عام 2000 .

ومع أن ذلك مؤشـــر على تراجع الدّولة فيما تقدمه من خدمات أو في تحمل مسؤولياتها تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

التوصيات:

(1) ـ الإقــلال من الاعتماد علي الإيرادات النفطية من خلال مصادر تمويل إضافية من أجل المحافظة على مستوى الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

(2) - الاهتمام مع إعطاء الأولوية للإنفاق الاستثماري العام عند تخصيص الموارد المتاحة.

(3) - التوجّـــه إلى الاستثمارات بقدر أكبر مما ســـبق، وهذا من أجل تحسين الإنفاق العام المخصص للبنيه التحتية ، وتوفير البنية التشريعية والمؤسسية التي تسهم في منح القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي.

(4) - توجيه الإنفاق الاستثماري إلى المشروعات التي تسهم في زيادة رأس المال ، والإفساح للقطاع الخاص في هذه الاستثمارات.

(5) - إعادة توجيه الاقتصاد الليبي لمصلحة القطاعات الإنتاجية ، بحيث يتم توجيه الاستثمارات العامة للصناعات ذات الكثافة الرأسمالية ، والتي يحقق فيها الاقتصاد ميزة نسبية، مثل صناعات البتروكيماويات وغيرها من صناعات للمشتقات النفطية.

(6) ضرورة دراسة التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي ، خاصة في الأسواق النفطية، لعزل الأثار السلبية التي تترتب علي التّطورات الاقتصادية العالمية مثل تقلبات الأسعار النفط والكميات المصدرة منه.

الهوامـــــــــــش : -

(1)عبد السلام عطية,السياسة النقدية في ليبيا ,المجلد الرابع عشر ,العدد الأول , الهيئة القومية للبحث العلمي 2005,ص ص (126-125

(2)عبدالناصر عزالدين أبوخشيم, ,دور الدولة في التنمية المستدامة, مجلة البحوث الاقتصادية ,المجلد التاسع عشر, العدد الثاني ,مركز البحوث للعلوم الاقتصادية ,2008 , ص(141

(3) أحمد علي حوته ,دراسة قياسية لدور الدولة في التنمية, ملة البحوث الاقتصادية ,العدد الثاني,2008 , ص(146)

(4) صالح المهيوب، بحوث ومناقشات ندرة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي وأنماطه ومحدداته ودوره في النشاط الاقتصادي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي،1990 ، ص ص .161 – 160

(5) احمد زهير شامية , اسس المالية العامة , جامعة عمان الاهلية , كلية الاقتصاد , الطبعة الرابعة2012 , ص ص50-49

(6) مجلة البحوث الاقتصادية , التحولات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية , ليبيا الثورة في 30عاما, 2008 , ص 146.

(7) احمد زهير شامية , أسس المالية العامة , جامعة عمان الأهلية , كلية الاقتصاد , الطبعة الرابعة ,2012 ص ص50-49

(8) عبد السلام عطية,السياسة النقدية في ليبيا ,المجلد الرابع عشر ,العدد الأول , الهيئة القومية للبحث العلمي, 2005, ص ص (126-125)

(9)عبدالناصر , عزالدين أبوخشيم , , دور الدولة في التنمية المستدامة , مجلة البحوث الاقتصادية , المجلد التاسع عشر , العدد الثاني , مركز البحوث للعلوم الاقتصادية , 2008 , ص 141.

(10) سليمان,2007,دور الدولة في التنمية المستدامة ,مجلة البحوث الاقتصادية, المجلد التاسع ,العدد الأول , ص(122)

(11) الغالي خليفة, نايف المطيري,2002,الإنفاق الحكومي في نموذج متحرك للنمو التبعي مع تطبيق علي الدولة الكويت, المجلة العربية للعلوم الإدارية, مجلس النشر العلمي , جامعة الكويت ,المجلد التاسع, العدد الثالث,ص(198

(13) سليمان ,سلوي علي,1993,السياسة الاقتصادية, الطبعة الأولي , وكالة المطبوعات الكويت,ص(24

(14) الحسابات القومية , اعداد مختلفة .

(15) مصرف ليبيا المركزي ,اعداد مختلفة , مجلس التخطيط العام, الحسابات القومية(2000-1990),